شفاء 657 مصاباً من الوباء زاد عدد المتعافين إلى 76650

412 إصابة جديدة بـ «كورونا» رفعت الإجمالي إلى 84636 .. وتسجيل حالتي وفاة

أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 412 إصابة جديدة بمرض كورونا المستجد "كوفيد19-" ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 84636 حالة في حين تم تسجيل حالتي وفاة إثر اصابتها بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى يوم أمس 530 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ"كونا" إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وذكر أن الإصابات توزعت حسب المناطق الصحية بواقع 120 حالة في منطقة الاحمدي الصحية و81 حالة في منطقة الفروانية الصحية و80 حالة في منطقة حولي الصحية و76 حالة في منطقة الجهراء الصحية و55 حالة في منطقة العاصمة الصحية.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 89 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض "كوفيد-19" وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7456 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها بلغ 2490 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 614129 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت الصحة أعلنت في وقت سابق من يوم أمس شفاء 657 إصابة ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء من مرض "كوفيد19-" 76650 حالة.

وقالت الوزارة إنه تأكد تماثل تلك الحالات إلى الشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة بهذا الشأن.

من جهة أخرى قدمت وزارة الصحة بلاغين في حق مشتبه فيهم بإهدار المال العام في موضوعين متعلقين بمشاريع توسعة المستشفيات الجديدة

د. عبدالله السند

أولهما بلاغ يخص توسعة مستشفى الفروانية، وترجع الواقعة بحسب البلاغ، لعام 2014 حيث تم الترسية على إحدى الشركات لإنشاء المستشفى وتجهيزها بقيمة

■ «الصحة» تحيل ثلاثة وكلاء مساعدين سابقين ومدير منطقة حاليا إلى «نزاهة»

265 مليون دينار وبعد الترسية وبدء الاعمال قام وكيل مساعد سابق بطلب إلغاء (برج B) وكلفته تزيد عن 17 مليون دينار مقابل أن تقوم الشركة بإضافة دور واحد فقط للبرج (A) دون احتساب الفروقات المالية المترتبة على هذا الإلغاء ثم قام الوكيل المساعد السابق بإصدار أمر تغييري للشركة بإلغاء البرج (B) ومنح الشركة فترة زمنية إضافية تزيد عن المتفق عليها بالعقد دون خصم الفروقات المالية ودون اخذ موافقة الجهات الرقابية.

وفيما يخص البلاغ الثاني، المقدم من وزارة الصحة، عن توسعة مستشفى العدان، ترجع الواقعة، بحسب البلاغ، لعام 2016 حيث تم الترسية على إحدى الشركات لإنشاء المبنى وتجهيزه بقيمة 232 مليون دينار تقريباً وكانت الفكرة التصميمية للمشروع هي الشكل الدائري حسب ما ورد في المناقصة، إلا أن الشركة لم تقم بتنفيذ الشكل الدائري فقامت بتقديم مقترح بأن يتم تنفيذ المبنى بالشكل المستطيل فوافق وكيل مساعد سابق ومدير منطقة صحية سابق على تنفيذ الشكل المستطيل دون احتساب الفروقات المالية المترتبة على التعديل ودون أخذ موافقة الجهات الرقابية، وثبت قصور في حق الوكيل المساعد لعدم تحريه الدقة عند طرح المناقصة بما يتوافق مع حدود الموقع الصحيحة، ثم تقدم مدير المنطقة السابق بعد مرور عشرين شهرا تقريباً من موافقته على تعديل شكل المبنى دون احتساب الفروقات لمصلحة الوزارة ليطلب من الشركة العودة للشكل الدائري فقامت الشركة بطلب مبلغ 47 مليون دينار مقابل أن تعود للشكل الدائري.

بسبب عدم اعتماد بدل الإجازات النقدي للمشاركين في مواجهة «كورونا»

سجال واصطدام قانوني بين الجمعية الطبية و«الخدمة المدنية»

■ «الجمعية الطبية»: عدم اعتماد البدل مرفوض

■ العنزي: اللوائح ليست قرآنا منزلا ويجب أن يكون هناك بديل محفز لعدم تمتع الأطباء بالإجازات

■ «الديوان»: الخطوة المطلوبة لتنفيذ طلب «الصحة» هي تعديل قانون الخدمة المدنية أولا

طالبت الجمعية الطبية الكويتية ديوان الخدمة المدنية باعتماد بدل الإجازات النقدي للمشاركين في مواجهة "كورونا" من العاملين بوزارة الصحة، وذلك تقديرًا لجهودهم طوال تلك الفترة منذ بداية الأزمة، والذين استمروا على رأس عملهم دون التمتع بإجازاتهم والسماح لهم فقط بأسبوعين بعد مرور أكثر من خمسة أشهر من جهود مضاعفة وإنهاك في العمل.

وذكر رئيس الجمعية الطبية الكويتية د.أحمد ثويني العنزي في تصريح صحافي أن ما تم تداوله بوسائل الاعلام من عدم اعتماد ديوان الخدمة المدنية لبدل الاجازات النقدي "مرفوض" تماماً، قائلا: على الديوان مراجعة قراراته وتقدير الأبطال الذين ضحوا بالغالي والنفيس في مواجهة كورونا من أجل سلامة الجميع.

ونوه الى أن لوائح ديوان الخدمة المدنية ليست قرآنا منزلا ويجب أن يكون هناك بديل محفز لعدم تمتع الأطباء بإجازات في ظروف تضاعفت فيها الجهود، وكانوا الأكثر عرضة لخطر العدوى مع الضغوط النفسية لهم ولذويهم بسبب ذلك، داعيا الى استثناءهم بشكل خاص لتحقيق العدل، علمًا ان صرف بدل نقدي عن الاجازة يعتبر حق من حقوقهم عوضاً عن ايام الاجازات التي لم يستطيعوا التمتع بها بسبب تواجدهم في الصفوف الأمامية.

وأوضح د.العنزي بأن بدل الاجازات النقدي للمشاركين في مواجهة كورونا من العاملين بوزارة الصحة كان بناء على طلب الجمعية الطبية التي خاطبت به وزارة الصحة ليستفيد العاملون من البدل النقدي لإجازاتهم التي لم يتمتعوا بها بسبب أزمة كورونا، حيث قامت وزارة الصحة مشكورة بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية بهذا الخصوص، الا أن الديوان فاجأنا بالرفض السريع عبر تسريبات لوسائل الاعلام، مجددا مطالبته للخدمة المدنية اعادة النظر في هذا الموضوع واعتماده بأسرع وقت.

على صعيد متصل اصطدم طلب وزارة الصحة من ديوان الخدمة المدنية، بالموافقة على صرف بدل نقدي لموظفيها عن إجازاتهم السنوية، نظراً للظروف الصحية الحالية، بعقبة تشريعية تحول دون الموافقة على الطلب.

وقال مصدر مطلع في الديوان إن قانون الخدمة المدنية الحالي يقدم بدلا نقديا عن الإجازات الدورية للموظف وقت التقاعد فقط.

وأوضح المصدر أنه طبقا لنص القانون فإن الديوان ليس لديه صلاحية الموافقة على طلب وزارة الصحة المتمثل في صرف البدل النقدي للإجازات الدورية للموظفين المستمرين في العمل حاليا.

وأشار إلى استحالة تنفيذ هذا الطلب على مستوى جميع الوزارات، مشيرا إلى أن الخطوة المطلوبة لتنفيذ طلب وزارة الصحة هي تعديل قانون الخدمة المدنية أولا.

نفذتها «نظافة حولي» في إطار حملة شاملة

البلدية : رفع 30 سيارة مهملة و تعقيم 3000 حاوية ونقل 920 م3 من المخلفات والأنقاض

■ «العاصمة»: الكشف على 3434 محلاً وتوجيه 1729 تنبيها وتحرير 658 مخالفة وغلق 81 محلاً

بدر بو رقبة

في إطار الحمله التي أطلقتها بلدية الكويت لتكثيف الجولات الميدانية التي تقوم بها الأجهزه المختصه بمختلف مناطق الكويت لرفع مستوى النظافة نفذت الفرق الرقابيه بفرع بلدية حولي جوله ميدانية بمنطقة حولي صباح أمس .

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية المحافظة محمد الجبعة بأن الجوله إنطلقت في الثامنة صباحا وإستمرت 5 ساعات بالتعاون مع الفرق الرقابية بإدارة السلامة مستخدمة في ذلك 15 آلية من آليات النظافة و 50 عامل نظافة.

وأشار الجبعة بأن الجوله شملت كافة الأعمال التي تتعلق بأعمال النظافة من كنس يدوي ورفع مخلفات وغسيل وتعقيم حاويات والتأكد من أعمال التنظيف اليوميه في الأسواق والمناطق الإستثماريه والتجارية والحرفيه كما شملت إشغالات الطرق فيما يتعلق برفع السيارات المهمله والسكراب والمعروضه للبيع في الساحات والميادين .

ومن جانبه أوضح مدير إدارة السلامة فيصل العنزي بأن الحمله تأتي في إطار متابعة أعمال السلامة والتأكد من تطبيق اشتراطات السلامة للعقارات قيد الإنشاء والهدم من تسوير تلك المواقع والتأكد من وضع الأنقاض في أماكنها المخصصة .

وأوضح مراقب النظافة العامة مبارك المجاوب بأن الحملة اسفرت عن تنظيف الشوارع الرئيسية والفرعيه و رفع 30 سيارة مهمله وسكراب وإرسالهم إلى موقع حجز السيارات في البلدية ونقل 920 م3 من المخلفات والأنقاض مجهولة المصدر وتعقيم 3000 حاويه فضلا عن الإفراج عن 14 سيارة كما اسفرت جولة الجهاز الرقابي بإدارة السلامة عن رصد موقعين هدام بدون ترخيص من البلدية .

من جهة استعرض مدير فرع بلدية محافظة العاصمة م.بدر بو رقبة في تصريح صحافي له الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الفرق الرقابية بمختلف الإدارات بفرع بلدية المحافظة خلال الفترة من 2020/7/1 حتى 2020/7/31 من خلال تكثيف الجولات الميدانية على كافة الأنشطة التجارية بالمجمعات والبقالات والمقاهي والمطاعم للتأكد من إلتزام العاملين بتعليمات السلطات الصحية بإتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية والاحترازية بإرتداء القفازات والكمامات والتباعد الجسدي للحد وتجنب إنتشار فيروس كورونا فضلا عن التأكد من إلتزامهم بلوائح وأنظمة البلدية.

وأوضح بو رقبة بأن الجولات التفتيشية التي نفذها الفريق الرقابي بفرع بلدية المحافظة أسفرت عن توجيه 1729 تنبيها لبقالات بالسكن الإستثماري والأسواق الموازية والمطاعم فضلا عن تحرير 658 مخالفة ، وغلق 81 محلا .

وقال بو رقبة بأن المتفتشين بالفريق الرقابي بإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق قاموا بمتابعة أعمال الشركات المتعاقدة مع البلدية للتأكد من مستوى النظافة بالمحافظة فضلا عن غسيل وتعقيم الحاويات ، مشيرا في هذا الخصوص إلى غسيل وتعقيم 34785 حاويه مختلفة الأحجام وسلال متحركه إشتملت على غسيل وتعقيم 22483 حاويه سعة 240 لتر ، 8564 حاويه سعة 1100 لتر إلى جانب 3778 من السلال المتحركة فضلا عن نقل 6737 م3 من المخلفات السكانيه والإنشائية والسكراب .

وأضاف بأن المفتشين بالفريق الرقابي بإدارة التدقيق ومتابعة الخدمات البلدية قاموا بالكشف على 3434 بقاله بالسكن الإستثماري والأسواق الموازية والمطاعم ، تحرير 83 مخالفه ، إصدار 38 أمر غلق لمحلات لعدم إلتزامها بالإشترطات الصحية وكونها تشكل خطر داهم على صحة وسلامة الجمهور فضلا عن توجيه 1200 تنبيها .

وتابع قائلا بإن المفتشين بالفريق الرقابي بإدارة السلامة قاموا بتوجيه ووضع 70 تنبيها وملصق مراجعه لعقارات بعموم المحافظة ، إصدار 60 شهادة سلامة لجميع المشاريع فضلا عن إصدار 28 تقرير ميدانيا والتعامل مع 10 شكاوي .

ولفت إلى أن المفتشين بالفريق الرقابي بفريق الطوارئ بالمحافظة قاموا من خلال جولاتهم الميدانية المكثفه على المحلات والأسواق الموازيه بتحرير 399 مخالفة وإصدار 18 أمر غلق إداريا إلى جانب توجيه 529 تنبيها .

وأشار إلى أن المفتشين بالفريق الرقابي بقسم إزالة المخالفات نفذوا العديد من الجولات أسفرت عن تحرير 186 مخالفه وإصدار 25 أمر غلق إداري .

جانب من حملات النظافة

العازمي : على مديري المدارس ومراقبي المراحل التعليمية الالتزام بقرارات عودة دوامات المعلمين والإداريين

دعا رئيس نقابة العاملين بوزارة التربية صالح العازمي جميع مدراء المدارس ومراقبي المراحل الالتزام بما جاء بنشره وكيل وزارة التربية فيصل مقصيد وتعميم ديوان الخدمة المدنية بشان دوام العاملين بوزارة التربية سواء المعلمين او الاداريين خلال الفترة الحالية.

وشدد العازمي على ضرورة التقيد بالتعميم رقم ١٦ الصادر بتاريخ ٢٥ اغسطس الماضي بشأن ضوابط الدوام المدرسي خلال العام الدراسي 2020 / 2021 م للعاملين في المدارس بالمراحل التعليمية المختلفة والتعليم الديني والتعليم الخاص بالمدارس الأهلية بان يبدأ الدوام المدرسي من الساعة 8.00 صباحا وحتى الساعة ١ ظهرا .

واوضح ان القرار تضمن إعفاء بعض العاملين في المدارس واعتبارهم في أيام راحة وفقا لضوابط ديوان الخدمة المدنية لقواعد العودة التدريجية للعمل على أن يتم تسليم الأعذار إلى إدارة المدرسة ومن ثم رفعها إلى الجهة المختصة في المنطقة التعليمية.

واشار في الوقت ذاته الى ان تعميم ديوان الخدمة ينص ايضا على اعفاء بعض الموظفين من العمل واعتبارهم في أيام راحة ، ويكون لكل جهة حكومية صلاحية إعفاء كل أو بعض من الحالات التالية من العمل وإعتبارهم في أيام راحة وفقا لمقتضيات المصلحة العامة مثل الموظفة الحامل وحالات أخرى تضاف بناء علي تعليمات السلطات الصحية .

وتابع العازمي " ووفقا لقرار ديوان الخدمة كذلك الموظفة المستحقة تخفيف في ساعات عمل بسبب الرضاعة والموظف المعاق ، والموظف الذي تتوافر فيه شروط تخفيف ساعات العمل بسبب مرضه أو لرعاية معاق الموظف الذي بلغ سن 55 عاما (عدا شاغلي الوظائف القيادية والوظائف الإشرافية) و الموظف المريض بأحد الأمراض المزمنة أو الخطيرة السكر الضغط و أمراض الصدر كالربو القلب والسرطان والفشل الكلوي .... إلخ) وفقا لما تقرره الجهة الطبية المختصة.

بعد معاناتهم لـ 6 أشهر مستمرة

«التقدمية»: نطالب بحل عاجل لمشكلة «كويتيين بلا رواتب»

طالبت الحركة التقدمية الكويتية بضرورة إيجاد حل عاجل لمشكلة «كويتيين بلا رواتب».

وقالت الحركة في بيان صحافي، «طوال الأشهر الستة الأخيرة لجائحة كورونا عانى نحو أربعة آلاف من المواطنين الكويتيين وأسرهم التي يعيلونها من عدم وجود أي مصدر للدخل لهم، وأصبحت اليوم هناك فئة من الكويتيين تسمى (كويتيون بلا رواتب)، حيث تنامت أعدادهم وساءت ظروفهم المعيشية واشتدت قسوة الحياة عليهم جراء التداعيات الاقتصادية والإدارية لجائحة كورونا من جهة، ونتيجة للمماطلة الحكومية وعدم الجدية في حل مشكلة هذه الفئة المظلومة من الكويتيين، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تركز اهتمامها لما يسمى الحزم التحفيزية لدعم القطاع الخاص».

ويشمل الكويتيون بلا رواتب أقساماً واسعة من المواطنين الكويتيين من الجنسين، وهم إما ممن تقدموا باستقالاتهم من القطاع الخاص لينتقلوا إلى أعمال أخرى ولم يستكملوا اجراءات تعيينهم، أو أولئك الذين طلبوا إحالتهم إلى التقاعد ولم يستكملوا اجراءات تقاعدهم، أو الذين لم يتقدموا بمستندات إداريه تثبت سبب إيقاف رواتبهم، أو من الطلبه الذين تخرجوا من الجامعة ولم يستكملوا أوراقهم وتاخرت اجراءات صرف مكافأه التخرج لهم، وهناك أيضاً الكويتيون الذين يعملون في القطاع الخاص وتوقفت أعمال الشركات التي يعملون بها ولم يستلموا رواتبهم، وكذلك الذين لم يستكملوا إجراءات صرف بدل البطالة، والسيدات من المواطنات الأرامل والمطلقات اللواتي لم يتم تحديث بياناتهن للحصول على المساعدات الاجتماعية، وذلك بسبب توقف الأعمال الإدارية خلال الجائحة.

وترى الحركة التقدمية الكويتية أنه الآن وبعد أن عادت جوانب كثيرة من الحياة العامة إلى طبيعتها، فليس هناك أي مبرر إطلاقاً لتجاهل معاناة هذه الفئة المحرومة من المواطنين، كما تحمّل الحكومة المسؤولية عن التباطؤ في حل مشكلتهم، وتطالب بأن ترتفع الأصوات الشعبية والنقابية للتضامن مع المطلب العادل بالإسراع في إغاثتهم، وتقديم مساعدات مالية عاجلة لهم، وايجاد حل جدي لقضيتهم المستحقة.